

## ظاهرة التطابق في سياق العطف في اللغة العربية-مراجعة لغوية

*The phenomenon of agreement in the context of coordination in the Arabic language-revisited*

عزالدين حضري

جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة-المغرب

مخبر الانتماء: اللسانيات وبلاغة الخطاب

azzdinehadi@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/09/08

تاريخ الإيداع: 2019/11/14

ملخص:

يهدف هذا العرض إلى استقصاء التطابق الذي تتيحه العربية في العطف، وتحديد عمل المعطوفات بوصفها تراقب التطابق لفهم دور السمات الإحالية والتجاور الخطي في الحوسبة. يقوم الاستدلال المعروض هنا على أن الرتبة الخطية تساهم في الحوسبة التركيبية. ولمعالجة إشكالات التطابق تم استدعاء آيتين: تمثيل مخصص-رأس والتحكم المكوني. غير أن ازدواجية الأدوات لم يعد مرغوبا فيها نظريا وتجريبيا في افتراضات ما بعد نظرية العمل والربط. ولرصد الظاهرة نتبنى البرنامج الأدنى إطارا نظريا، وبخاصة مقارنة مسبار-هدف، حيث نبين أن السبق والتجاور الخطي يلعبان دورا رئيسا في حوسبة التطابق وفي فحص السمات في بنية العطف.

الكلمات المفاتيح: التطابق- العطف- السبق- الخطية-مقاربة مسبار-هدف.

Abstract;

The purpose of this presentation is to investigate the agreement offered by the Arabic language in the coordination, The argument presented here is based on a set of assumptions that are still debated that linear order contributes to the computational computing process. To observe this phenomenon, the research adopts the theoretical framework the minimaliste program, especially the probe-goal approach, where we show that precedence and linear play a key role in the computation and in the cheking of features in the structure of coordination.

Key words:Agreement-coordination-precedence-linear-probe-goal approach

المقدمة<sup>1</sup>

تلقت ظاهرة التطابق (agreement) منذ البدايات الأولى للنحو التوليدي اهتماما متزايدا، قاد إلى صياغة اقتراحات متعددة بخصوص التطابق في اللغات، ووظيفته في هندسة النحو. كما كان التساؤل عن نوعية الآليات التي نحتاجها لتفسير التطابق محور البحث التوليدي. يهدف هذا العرض إلى مواكبة النقاش حول قضايا التطابق الذي تتيحه العربية في العطف، ورصد المعطوفات بوصفها مراقبات للتطابق من أجل فهم دور السمات والتجاور الخطي في الحوسبة. يقوم الاستدلال التركيبي المعروض هنا على مجموعة من الافتراضات ما زالت محط نقاش، والمتمثلة في أن الرتبة الخطية تساهم في عملية الحوسبة التركيبية. لقد تم استدعاء آليتين في الأدبيات المتصلة بالنظرية التوليدي لمعالجة إشكالات التطابق: تمثيل مخصص-رأس والتحكم المكوني. غير أن ازدواجية الأدوات لم يعد مرغوبا فيها نظريا وتجريبيا في افتراضات ما بعد نظرية العمل و الربط، بحيث أصبح التعامل مع التطابق في ظل المقاربة الأدنوية على أنه ليست انعكاسا للعلاقة النظرية لبنية الجملة، بل أصبح نتيجة لعملية مدمجة نظريا في النحو.

المقال منظم على الشكل الآتي: يتوزع هذا البحث على ثلاث فقرات كبرى. نخصص الفقرة الأولى للبحث في تطابق العطف. وتعد هذه الفقرة بمثابة قاعدة المعطيات التي نتحقق منها في العرض. نبرز في الفقرة الثانية أهم التحاليل التي قدمت للعطف والمشاكل التي تعترضها. نقدم في الفقرة الثالثة المقاربة التأليفية لبنية العطف، وكذلك بعض المقترحات المقدمة في هذا الإطار، نعرض بعد ذلك الاستراتيجيات الممكنة لبلوغ السمات في بنية العطف، على أن نبرز قواعد حل سمات التطابق في سياق العطف. في الأخير نقدم تحليلا ممكنا للتطابق في سياق العطف نعرض فيه ضرورة التجاور الخطي والسبق في حوسبة السمات في بنيات العطف.

## 1. ظاهرة التطابق في العربية.

يعتبر التطابق ظاهرة مهمة وواسعة الانتشار في اللغات الطبيعية. ويتجلى دوره في اتصاله بمستويات لغوية متعددة، مثل التركيب الذي يُظهر التفاعلات الممكنة بين الوحدات المعجمية. وهكذا، أصبح أداة مفيدة لمقارنة اللغات وإعداد المبادئ العامة حول العلاقات التركيبية. استنادا إلى ذلك، حدد كوربت(2006) التطابق بوصفه علاقة بين عنصرين، وما ينتج عن هذه

العلاقة يتمثل أن العنصر الأول يحمل معلومات عن الثاني، أي؛ إن المعلومات التي يحملها العنصر الأول تُنقل إلى الثاني". توسم هذه العلاقة بكونها تعود إلى ما يفيد أن التطابق يساعد على تحديد المحيلات (referents) من خلال توفير المعلومات حول الخصائص النحوية لمحيلاتهما. نمثل لهذه الطبيعة الإحالية بالمعطى (1).

(1) جاء

زيد

(فعل- مفرد -مذكر- الشخص الثالث) (مفرد مذكر)

يوسم الفعل "جاء" في هذه العلاقة ب"المسبار" (probe)، بحيث إنه يتوفر على سمات غير مؤولة [-مؤولة] وتحتاج إلى تأويل كي تحذف في الصورة المنطقية. ويوسم العنصر الثاني الذي يحدد معلومات التطابق ب"الهدف" (Goal) والذي يمثله الفاعل "زيد" في المعطى (1)، حيث إنه يحمل سمات [+مؤولة] وتحتاج إلى فحص (انظر تشومسكي (2000)، بات (2005)، كوربت (2006)، أرنولد و آخرون (2007)). تحدد عادة سمات (features) التطابق في الأدبيات التوليدية في سمات العدد، الشخص، الجنس، فمعلومات العدد المفرد في (1) مثال لسمة تطابق العدد.<sup>2</sup> بعد تحديد علاقة مسبار-هدف بين الفعل والفاعل. نحاول في الفقرة الفرعية الموالية رصد الكيفية التي يتحدد بها تطابق في العطف.

### 1.1. التطابق وفق مقارنة مسبار-هدف.

بالانتقال من الافتراض التوليدي المبكر القائل إن كل علاقات التطابق تُؤسس وفق تمثيل مخصص-رأس. يقترح تشومسكي (2001) أن التطابق يتم عن طريق السبر (probing). حينما يدخل الرأس (المسبار) إلى الاشتقاق فإنه يقوم بالبحث في مجال تحكمه المكوني بحيث يجد هدفه الذي يتوفر على سمات موافقة. حينما يجد "المسبار" هدفه، يتم تقييم السمات غير المقيمة على "المسبار" بواسطة الهدف، وبالتالي فإن الاشتقاق ينجح. وفي حال عدم التوافق، فإن الاشتقاق ينهار في وجيبي الصورة الصوتية والصوتية المنطقية.

توسم هذه العملية ب"طابق" و التي تتوفر على قيود إضافية لتطبيقها يبرزها تشومسكي (2001) كما يلي: أولاً، يتطابق "المسبار" مع أقرب "هدف" ويجب أن يتوفر الهدف على سمات

متوافقة مع "المسبار". إذا كان هناك عنصر آخر يتوفر على سمات متوافقة مع "المسبار" ويتحيز هذا العنصر بين "المسبار" و"الهدف"، فإن "المسبار" لا يمكن أن يتطابق مع الهدف. ثانياً، من المفترض أن تكون هذه العملية موضوعاً لقيود المحلية، استناداً إلى المرحلة، تتم هذه العملية بطريقة محلية. يفترض تشومسكي (م ن) أن طابق لا يمكن أن تتم عبر مرحلتين مختلفتين بموجب قيد المرحلة (phase condition) الذي ينص على أن طابق بين "الهدف" و"المسبار" تتم على مستوى المرحلة نفسها. ولكي يكون الهدف مؤهلاً للتطابق مع المسبار يجب أن تكون له أيضاً سمات غير مؤولة، ويوسم هذا الأخير في بقيد النشاط (activity condition).

يتمثل الدور الأساس لعملية طابق وفق هذا النظام في أنها تمحو السمات غير المؤولة من التركيب الضيق (narrow syntax)<sup>3</sup>، مما يسمح للاشتقاقات بالتقاطع في الصورة المنطقية عن طريق تقييم السمة، من المفترض أن تمحى السمات غير المقيمة بمجرد إقحام الرأس المتوفر على سمات غير مقيمة في الاشتقاق.<sup>4</sup> بالتالي، في هذه الصيغة من مقارنة مسبار-هدف، فإن الرؤوس غير المقيمة وغير المؤولة تبدأ عملية السبر بالنسبة للأهداف. نحاول فيما يلي رصد أنواع التطابق في العطف بوصفه قاعدة معطيات نفحصها في ثنايا هذا البحث.

## 2.1. أنواع التطابق الذي تتيحه العربية في سياق العطف.

تتيح العربية ثلاثة إمكانات للتعبير عن التطابق في العطف. تمثل لها بتطابق المعطوف الأقرب والتطابق التام والتطابق المختلط، وإذا كان الاهتمام قد انصب على التطابق الأول، وفي أغلب الأحيان على الأول والثاني، فإن التطابق الثالث لم يحظ بنفس الاهتمام. تهدف هذه الفقرة الفرعية إلى الوقوف بشكل متساو على الأنواع الثلاث ورصد كل منها.

### 1.2.1. تطابق المعطوف الأقرب (Closest conjunct agreement).

أثير إشكال التطابق في سياق العطف في العربية أول الأمر مع بنمامون (1992). ثم تبعته أعمال أخرى، جوهانسن (1996)، مون (1999)، بنمامون (2009). وقد ظهر اصطلاح تطابق المعطوف الأقرب أو تطابق المعطوف الأقرب كبديل للتطابق الجزئي؛ على اعتبار أن هذا النوع محدود الاستعمال في البنيات البسيطة. إضافة إلى ذلك، يظهر هذا النمط من التطابق حينما

يسبق الفعل الفاعل في العطف، حيث يكون المعطوف الأول الأقرب إلى المحمول الفعلي، وبالتالي يحدث توافق.<sup>5</sup>

يعتبر تطابق المعطوف الأقرب أحد المجالات (domains) التي يؤثر فيها ترتيب الكلمة بشكل واضح. في العربية، نجد أن الفعل الذي يسبق المعطوفات يؤول دائما بصورة مفردة بغض النظر عن سمة العدد في المعطوف. لذلك، إذا كان هناك تطابق للمعطوف الأقرب، فإنه يلاحظ من خلال تطابق الجنس.<sup>6</sup> يحيل تطابق المعطوف الأقرب على عملية التطابق التي تتم بين سمات الفعل والسمات الإحالية لأقرب معطوف له، بدلا من السمات الإحالية لمركب العطف برمته. تحدد سمات التطابق في الأدبيات التوليدية في الشخص والجنس والعدد. وتعمل هذه السمات وفق وسائط خاصة بكل لغة. في العربية، نجد أن تطابق المعطوف الأقرب إجباري في رتبة فعل-فاعل على الأقل في سمة الجنس، كما هو مبين من خلال التعارض بين (2أ) و (2ب) من جهة و(2ج) من جهة ثانية في تأثير الجنس على الفعل.<sup>7</sup>

(2)أ. جاء زيد وهند.

ب. جاءت هند وزيد.

ج. \*جاء هند وزيد.

يراقب المعطوف الأقرب للرأس الفعلي التطابق في المعطيات أعلاه. تأتي هذه المراقبة من توافق سمات المحمول الفعلي "جاء" والمعطوف الأقرب، كما في (2أ، ب). ويبرر لحن (2ج) كفاية هذا الافتراض. لقد عرفت الأدبيات التي اهتمت بالتطابق في العطف بروز افتراضين متنافسين: يزعم الأول أن تطابق المعطوف الأقرب نتاج تمثيل مخصص-رأس (specifier-head). في حين يرى الافتراض الثاني أن التطابق نتاج عملية طابق بين "المسبار" الذي يمثله الفعل والهدف الذي يمثله المعطوف الأول الذي يحمل وظيفة الفاعل قبل ضم باقي المعطوفات.<sup>8</sup> إذا كانت الافتراضات أعلاه تختلف في المقاربة الناجعة لصد التطابق في العطف، فإنها في المقابل تتفق على أن المعطوف الأقرب للرأس الفعلي يراقب التطابق.<sup>9</sup> بعد هذا التوصيف، نرصد في الفقرة الموالية النوع الثاني من التطابق في سياق العطف.

## 2.2.1. التطابق التام (full agreement).

يعرف النوع الثاني من التطابق الذي تبرزه العربية في سياق العطف بالتطابق التام، يسمح هذا النوع من التطابق بأن تسبق المعطوفات الرأس الفعلية. في هذه الحالة لا يحصل التطابق مع المعطوف الأقرب، وإنما يتم مع بنية العطف برمتها، كما يحيل على ذلك تعارض (3) و(3ب):

(3)أ. زيد وهند جاء.

ب. \*زيد وهند جاءت.

تحليل المعطيات في (3) على أن الرتبة الخطية تلعب دوراً مركزياً في تحديد نوعية التطابق، في الحالة التي يرد فيها الرأس الفعلية قبل بنية العطف تنتبأ بوجود تطابق تام، كما في (3أ) وبالتالي لا يمكن الحديث عن تطابق المعطوف الأقرب في هذه الرتبة، كما يدعمه عدم سلامة (3ب). في المقابل، لا تتيح رتبة فعل-فاعل التطابق التام بالمرّة.

(4) \*جاء زيد وهند.

ب. \*زيد وهند جاء/جاءت.

يبدو أن الوسيط نفسه الذي تشتغل به المركبات الاسمية المعطوفة يحصل مع الضمائر البارزة، سواء مع تطابق المعطوف الأقرب أو مع التطابق التام.

(5)أ. جئت أنا وهند.

ب. جئن هن وآباءهن.

إذا كانت المعطيات في (5) لا تطرح إشكالا، فإن الآلة النحوية للقدمات لم تستسغ العطف على الضمير غير البارز أو المستتر. لننظر في المعطيات، وبعد ذلك نرصد مبررات عدم قبولها.

(6)أ. \*جاء وعمرو.

ب. \*زيد جاء وعمرو.

ج، جاء هو و عمرو.

لقد تمت البرهنة في الأدبيات التي اهتمت بتركيب العطف على أن عملية "انسخ" (copy) تلعب دورا هاما في عمليات الاشتقاق. بحيث تضطلع بمهمة نسخ السمات من المعطوف الأول إلى المعطوف الثاني، وفي الحالة التي يتعذر فيها توافق السمات بين المعطوفين، لا يمكن أن تقدح عملية "انسخ" السمات. نستعمل هذا الوسيط من أجل تبرير عدم سلامة البنيات التي تم فيها العطف على الضمير غير البارز.<sup>10</sup>

يبدو أن عملية "انسخ" من أجل توافق السمات مهمة في رصد عدم سلامة (6) تجريبيا، بحيث تستند هذه العملية إلى التوافق بين "المسبار" و "الهدف". حينما يدخل "المسبار" الذي هو "جاء" الاشتقاق، فإنه يبحث عن هدف نشيط يقيم سماته في مجال تحكمه. يبدو أن المعطى (6) يتوفر على هدف غير بارز نرزم له بالضمير المستتر بتعبير القدماء، وبالتالي فإن "المسبار" لا يمكنه تقييم سماته غير المقيمة وحتى في حال تقييمها، حينما ترسل إلى الوجيهتين فإنها تكون غير مرئية سواء في الصورة الصوتية أو في الصورة المنطقية، بحيث إن الضمير غير متلفظ أساسا حتى تتمكن من معرفة سماته الإحالية، ما يدعم هذا القول أن "انسخ" تقدحها الحاجة إلى نسخ السمات من المعطوف الأول إلى الثاني، وبما أن سمات المعطوف الأول الضميري غير بارزة، فلن تتمكن عملية "انسخ" من نسخ هذه السمات. وبالتالي، لا يمكن أن تشتغل في مثل هذه البنيات، مما ينبئنا بعدم سلامة المعطيات.<sup>11</sup> وبمجرد أن يتم تأكيد الضمير غير البارز بمؤكد، وتظهر السمات الإحالية للهدف، فإن البنية تكون سليمة. كما في (6ج).

رصدنا في هذه الفقرة الفرعية التطابق التام في العربية في علاقته بالعطف. إضافة إلى ذلك، قدمنا تبريرا لعدم استساغة العطف على الضمير استنادا إلى عملية "انسخ". نناقش في الفقرة الموالية النوع الثالث من التطابق في سياق بنية العطف.

### 3.2.1. التطابق المختلط (mixed agreement).

يحيل التطابق المختلط، كما يشير الاصطلاح على توفر البنية على نوعين من التطابق: تطابق المعطوف الأقرب والتطابق التام. بحيث يطابق الرأس الفعلي المعطوف الأقرب في السمات الإحالية بينما تطابق الصفة الحملية مركب العطف الذي تليه.

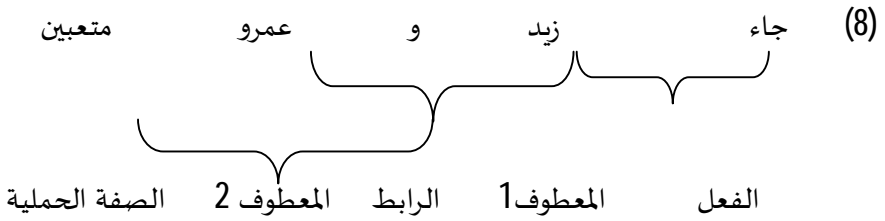
(7) أ. جاء زيد وعمرو متعبين.

ب. جاء زيد وهند متعبين.

ج. \* جاء هند وزيد متعبتين.

د. زيد وعمرو جاءا متعبين.

تظهر (7) أن "جاء" يتطابق مع أقرب معطوف، بينما تطابق الصفة الحملية "متعبين" مركب العطف برمته. وبالتالي، نرى أن هناك مسبارين هما الفعل والصفة الحملية يكسبان تطابقاً مع هدفين. يظهر التطابق المختلط، حينما يتطابق "المسبار" الأول المتمثل في "جاء" مع "الهدف" الذي نحيل عليه بالمعطوف الأقرب "زيد". بينما يُظهر "المسبار" الثاني المتمثل في الصفة الحملية "متعبين" تطابقاً تاماً مع بنية العطف برمتها. نعرض هذا النوع من التطابق في المعطى أدناه.<sup>12</sup>



يخضع التطابق المختلط على مستوى قواعد حل السمة لنفس قواعد تطابق المعطوف الأقرب والتطابق التام، ومبرر ذلك سلامة (7ب)، ولحن (7ج).<sup>13</sup> إن الهدف من إدراج التطابق المختلط لا يتمثل فقط في أن العربية تتوفر على هذا النمط إضافة إلى النمطين السالفين، وإنما سنلاحظ أنه دليل قوي ضد افتراض التحليل الجملي للعطف.

لاحظنا أن العربية تبرز ثلاثة أنواع من التطابق في العطف. وتوضح المعطيات التجريبية أن التطابق بأنماطه الثلاثة تساهم الرتبة الخطية في حوسبته، بتعبير آخر، يفرز القرب الخطي بين "المسبار" و"الهدف" نوع التطابق الذي يتم حل سماته. نخصص الفقرة الموالية لتقديم هذه التطابقات كرائز ضد التحليل الجملي لبنية العطف.

## 2. بنية العطف.



توزعت التحاليل التي اهتمت بالبنية الداخلية للعطف إلى تحليلين متنافسين: يوسم الأول بالتحليل الجملي وينطلق من افتراض أن بنية العطف جمالية، ويتبنى بذلك المقاربة الاختزالية. يعزى هذا التحليل إلى عون وبنمامون وسيورتيش (1996، 1994). يوسم الثاني بالتحليل المركبي، ومفاده أن العطف يتم بين مركبين، ويتبنى هذا التحليل بهلول وهاربرت (1993) ومون (1999). نرصد في هذه الفقرة التحليل المناسب لأنواع التطابق المشار إليها أعلاه، لكن قبل ذلك نعرض المقصود بالتحليل الجملي لبنية العطف في الأدبيات التوليدية.<sup>14</sup>

## 1.2. التحليل الجملي للعطف.

يتأسس العطف الجملي على "الشرح" (paraphrase) الذي يطال البنية المعطوفة. مفاد هذا، أن مجال المحمول الفعلي يتم توسيعه من البنية المعطوف عليها ليمتد إلى البنية المعطوفة. (9)أ. درستُ التركيبَ و الدلالة.

ب. درستُ التركيبَ و درستُ الدلالة.

يحيل المعطى (9) على توسيع مجال الرأس الفعلي "درس" من المعطوف الأول إلى المعطوف الثاني. ومع ذلك، تتضمن العربية ما يشكك في هذا الافتراض. إذا كانت مسألة "الشرح" تصدق على بعض البنيات فإنها في المقابل لا تتوافق مع بنيات أخرى.

(10)أ. لا يوجد عدد تام ومفرد.

ب. \*لا يوجد عدد تام ولا يوجد عدد مفرد.

بتطبيق "الشرح" على (10ب) نصبح إزاء معنى مخالف تماما لمعنى (10أ). وهكذا، فقد تم التعامل مع العطف المركبي على أنه بناء موسوم جمليا، فمعظم المركبات المعطوفة تفهم على أنها جمل. في ظل وجود هذه الخلفية من المعطيات، نبرز في الفقرة الموالية حججا إضافية تشكك في عدم كفاية التحليل الجملي لبنية العطف.

## 1.1.2. مشاكل افتراض التحليل الجملي.

لرصد عدم كفاية التحليل الجملي للعطف نورد الروايز الآتية: الأسوار (السور)، المحولات الجمعية، أسماء الإشارة، روابط العطف. نستعمل هذه الظواهر لإبراز أن "الشرح" لا يصف معطيات العطف في العربية بدقة.

### 1.1.1.2. الأسوار (السور) (quantifiers).

تمثل الأسوار وبخاصة السور "كل" حجة تشكك في عدم كفاية التحليل الجملي. بعبارة أخرى، يبرز السور "كل" سلوكا لا يتوافق والتحليل الجملي للعطف، أي؛ إن البنية المعطوفة لا تتعرض للشرح مع وجود السور "كل".<sup>15</sup>

(11)أ. قرأت كل امرأة و ابنها كتابا.

ب. \* قرأت كل امرأة كتابا و ابنها قرأ كتابا.

يربط السور "كل" في المعطوف الأول الضمير "الهاء" في المعطوف الثاني. وبما أن الربط يحال عليه بشكل عام بالتحكم المكوني، فالافتراض أن المعطوف الأول يتحكم مكونيا في المعطوف الثاني. وبالتالي، لا يقبل التحكم المكوني أن تتعرض البنية إلى التوسيع عن طريق "الشرح"، وبمجرد أن تتعرض للشرح تنتبأ بعدم سلامة المعطى كما في (11ب). يبدو أن القيود الموضوعية على "السور" والمتغير ليست خاصة بالعربية الفصيحة، وإما نجد لها امتدادا في العربية المغربية.

(12)أ. مشات كل مرا و خوها (عربية مغربية)

ب. \*مشات كل مرا و مشات كل خوها

ذهبت كل امرأة وأخها (عربية فصيحة)

لاحظنا أعلاه عدم كفاية التحليل الجملي في رصد المعطيات، من خلال السور الكلي "كل" في علاقته بالضمير المربوط. نبرز فيما يلي حجة المحمولات الجمعية.

#### 2.1.1.2. المحمولات الجمعية.

تتوفر العربية على طبقة من الأفعال توسم ب[متعدد] بمعنى أن بنيتها الداخلية مزودة بانتقاء عنصرين على الأقل ونمثل لها ب [تنافس، تخاصم، تعارك، تقاتل...]. وبالتالي، فإن هذه الطبقة تخرق العطف الجملي خرقا نسقيا، بحيث إنها لا تقبل مبدأ "الشرح".

(13). التقى ترامب وابن سلمان.

ب. \*التقى ترامب والتقى ابن سلمان.

ما يعزز عدم سلامة (13ب) أن طبيعة الفعل "التقى" تقتضي على الأقل عنصرين اثنين وبمجرد انتفاء هذا القيد تنتبأ ببنية غير جيدة التكوين. إن لحن (13ب) دليل على أن فرضية التحليل الجملي المستندة أساسا على مبدأ "الشرح" لا يمكن أن تستقيم مع هذه الأفعال.

#### 3.1.1.2. الإشارات (demonstratives).

تختلف اللغات من حيث الخيارات المسموح بها في الخصائص البنيوية والتأويلية للموضوعات المعطوفة. نسلط الضوء على بعض الخيارات، ونحددها في أسماء الإشارة. في بعض اللغات، تتطابق أسماء الإشارة فقط مع الاسم المحلي الذي يرد معها في البنية المعطوف عليها. بينما في لغات أخرى، يمكن أن تأخذ أسماء الإشارة مجالا بارزا يشمل بنية العطف برمته. في العربية، تبقى أسماء الإشارة محلية بالنسبة للأسماء نفسها، لذلك، فإن المركبات الاسمية تسبق بواسطة اسم إشارة يطابقها في السمات الإحالية.<sup>16</sup>

(14) هذا رجل وامرأة.

على الرغم من أن أسماء الإشارة تتطابق مع المركب الاسمي المحلي، فإنها يمكن أن تُشبع المتطلبات التركيبية للمعطوف الثاني بشكل غير بارز. يوضح المعطى (14) أن اسم الإشارة "هذا"

يتطابق مع الهدف "رجل" في السمات الإحالية، غير أن توسيعه ليمتد إلى البنية المعطوف عليها مقيد بتوافق السمات الإحالية بينه وبين المركب الاسمي المعطوف عليه "امرأة" وهذا ما ينبئنا بعدم سلامة البنية.

(15)أ. هذا رجل وامرأة.

ب. هذا رجل و\* هذا/ هذه امرأة.

مرة أخرى، يصطدم التحليل الجملي بمعطيات لا تتيح مبدأ "الشرح"، وهذه المرة الأمر يتصل بأسماء الإشارة.

#### 4.1.1.2. روابط العطف (coordinating conjunctions).

تتميز اللغة العربية بتنوع وغنى في حروف العطف، هذا التنوع والغنى ليس من باب الحشو وإنما يعكس تلوينات عطفية دقيقة. هذه التلوينات ستدفعنا إلى التمييز بين نوعين من حروف العطف. حروف تقبل "الشرح" وحروف لا تقبل "الشرح". والهدف من هذا التصنيف رصد البنية الداخلية للعطف لمعرفة ما إذا كانت تتوافق مع التحليل الجملي.<sup>17</sup>

-تمثل للمجموعة الأولى ب[الواو، الفاء، ثم، أو، أم].

-تمثل للمجموعة الثانية ب [لا، لكن، بل].

تمثل للمجموعة الثانية التي تدعم أن "الشرح" غير متاح بالبنيات الآتية.

(16)أ. أكلت السمكة حتى رأسها.

ب. \*أكلت السمكة حتى أكلت رأسها.

(17)أ. لا يوجد رجل مسلم ويهودي.

ب.؟؟؟ لا يوجد رجل مسلم ورجل يهودي.

(18)أ. ما جاء زيد بل عمرو.

ب. \* ما جاء زيد بل ما جاء عمرو.

(19)أ. ما جاء زيد لكن عمرو.

ب. \* ما جاء زيد لكن ما جاء عمرو.

تتأسس عدم مقبولية البنيات المنجمة على أن "الشرح" لا يكون دائما ملائما بالنظر إلى الخصائص الدخلية للعاطف. لا يقبل العاطف "حتى" في (16ب) "الشرح" لأن من خصائصه أن يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه و"الشرح" لا يسمح بهذا. وترجع عدم سلامة (17ب) إلى أن العاطف "لا" لا يقبل التكرار في البنية المعطوفة، لأن من خصائصه إخراج المعطوف من معنى المعطوف عليه. ولا تقبل البنية (18ب) "الشرح" لأن معنى "بل" الإضراب عن المعطوف من المعنى الذي يدل عليه المعطوف عليه. ونفس الأمر ينسحب على (19ب) التي تتوفر على العاطف الاستدراكي "لكن" الذي لا يقبل "الشرح". مرة أخرى نلاحظ أن روابط العطف الموسومة ب [-

شرح] تشكك في التحليل الجملي لبنية العطف. نبرز في الفقرة الموالية المقاربة التأليفية للتطابق.

### 3. المقاربة التأليفية (Compositional).

في معظم التحاليل التي أشرنا إليها أعلاه. يعد التطابق في سياق العطف نتيجة للعلاقة البنيوية طابق بين المسبار والمعطوف أو سماته. بتعبير آخر تتحدد العلاقة طابق من خلال القرب الخطي بين المسبار وأقرب هدف له. لننظر في المعطيات.<sup>18</sup>

(20)أ. أنجز الأستاذ والطالبة المقال.  
ب. الأستاذ والطالبة أنجزا المقال.

يفترض بنمامون وآخرون (2009) أن المعطوف الأول أعلى بنيويا أو أكثر بروزا من المعطوف الأخير في العربية. وبالتالي، نتوقع أن يتطابق المسبار مع المعطوف الأول وليس الأخير، في مقابل ذلك تبرز اللغات التي تنتهي بالرأس مثل الهندية واليابانية سلوكا مغايرا، حيث إن المعطوف الأخير أعلى بنيويا من المعطوفات الأخرى، وبالتالي تختلف عن اللغات التي تبدأ بالرأس ومنها العربية في أن التطابق يكون مع المعطوف الأخير الأقرب للرأس. وهكذا، نرى أن هذه الافتراضات تستند إلى بنية غير متناظرة للعطف. أما فيما يخص التطابق التام، رغم أن الفعل يكون أقرب خطيا إلى المعطوف الأخير في العربية، فإن تطابق المعطوف الأخير غير متاح في العربية، بل إن الفعل في هذه الحالة يطابق المركب برمته. من جهة أخرى، حينما يسبق الفعل مركب العطف، ويكون أقرب خطيا إلى المعطوف الأول، فإن تطابق المعطوف الأقرب يكون مرشحا لحل التطابق. نخلص من هذا السلوك الذي تسلكه اللغات في التعبير عن التطابق في سياق العطف أن التجاور الخطي يساهم في اختيار المعطوف المشارك في التطابق. وهذا يتم استنادا إلى عملية طابق التي تبقى شرطا أساسيا في نوع التطابق الذي يحصل.

بعد رصد الدور الهام الذي تطلع به العملية "طابق". نرصد المستوى الذي تتم فيه هذه العملية. تفترض الخلاف (2015) أن علاقة طابق تتم في المكون التركيبي، بحيث تُهجي سمات التطابق في مكون الصورة الصوتية. ويتم حل سمات التطابق التام إذا كان الفعل يعرض سماته كنتيجة لحل مركب العطف برمته. ويعتبر تطابق المعطوف الأقرب انعكاسا مباشرا للحالة التي يعرض فيها الفعل سمات المعطوف الأقرب خطيا إليه في الصورة الصوتية. استنادا إلى ذلك نفترض أن الرتبة الخطية يمكن أن تساعد في تهجية سمات التطابق. تعد الاقتراحات الأدنوية المقدمة أعلاه في شأن علاقة التطابق بين الرأس الفعلي والمعطوفات انعكاسا مباشرا لمرحلتين: تتأسس علاقة طابق بين الرأس الفعلي ومراقب التطابق في التركيب وفي الصورة الصوتية، ويعطي القرب الخطي أو التجاور امتيازاً للمركب المجاور للرأس الفعلي بفحص

التطابق. تتيح هذا النظرة التأليفية للتطابق بالتنوع في فحص سمات التطابق من خلال المكون المستهدف.

يبدو أن آليات الاشتغال الممثل لها بطابق والقرب الخطي قادرة على التعامل مع معطيات التطابق المختلط. تتوفر معطيات التطابق المختلط على رأسين: الفعل والصفة الحملية، يؤسسان علاقة طابق مع بنية العطف في التركيب والصورة الصوتية. يتوفر الرأس الفعلي على خيار فحص سمات التطابق للمعطوف الأقرب أو لمركب العطف برمته، غير أن هذا الإمكان يتحدد انطلاقاً من الرتبة الخطية للفعل في علاقته بالمعطوف، في المقابل، لا تملك الصفة الحملية خيار فحص سمات التطابق وإنما تطابق مركب العطف إجبارياً.

(21) أ. جاء زيد وعمرو متعبين.

ب. زيد وعمرو جاء متعبين.

ج. \* جاء زيد وعمرو متعب.

علاوة على المعطيات أعلاه، يبدو أن السلوك التي تبرزه الصفة الحملية ليس خاصاً بالعطف وإنما نعتر عليه في بنيات بسيطة.

(22) أ. زيد بالإضافة إلى عمرو متعبين.

ب. \* زيد بالإضافة إلى عمرو متعب.

نستنتج مما سبق، أن فحص سمات التطابق في سياق العطف يتوقف على التجاور الخطي بين الرأس الفعلي والمركب هدف الفحص، غير أن هذه العلاقة تجد بعدها الإجرائي في عملية طابق. بعد تقديم المقاربة التأليفية التي ترصد التطابق في العطف بتنوعاته الثلاث، نعرض بعض مقترحات التطابق في العربية.

### 1.3. بعض المقترحات.

تفترض العديد من الأدبيات التوليدية أن طابق تعد بمثابة المحرك الأساس الذي يقدر عملية فحص سمات التطابق. وكنيجة لذلك، يتم حل سمات المركب هدف التطابق وتصبح مبلوغة (accessible) إلى رأس التطابق (المسبار). حينما تتأسس طابق، يبلغ المسبار (الرأس الفعلي) البنية الداخلية لمركب العطف. في مكون الصورة الصوتية، يقوم رأس التطابق بتهجية السمات التي يتم حلها والتي يمكن أن تبلغ إلى رأس التطابق بسبب علاقة طابق التي تنشأ في التركيب. غير أنه في التطابق التام قد يؤدي تطبيق بعض قيود الصورة الصوتية إلى تغير في النتيجة التي من المفترض حدوثها بمعنى أنها قد توفر مخرجات بديلة. في اللغة العربية، فإن قيد الصورة الصوتية بالنسبة للقرب الخطي يسمح للمسبار بأن ينظر في البنية الداخلية لمركب العطف برمته. يبدو أن الرتبة الخطية تسمح له بفحص سمات تطابق المركب الأقرب خطياً.

تفترض الخلاف (2015) أنه حينما يستهدف رأس التطابق الموضوع المعطوف بعد الخطية لتهجية سماته في مكون الصورة الصوتية، كما يحدث في العربية، فإن بنية العطف تكون غير متاحة، بينما الرتبة الخطية تكون متاحة. وحينما يخترق رأس التطابق هذا المجال الخطي لاختيار المعطوف الأقرب لتهجية سماته، فإن قيد السبق الخطي يُوجّه البحث. استنادا إلى ذلك تحدد الخلاف القرب الخطي كما يلي:<sup>19</sup>

(23) القرب الخطي (linear closeness).

أ أقرب إلى ي من ز إذا كانت مجموعة العناصر الخطية المتداخلة بين أ و ي مجموعة فرعية مناسبة للعناصر الخطية المتداخلة بين ز و ي.

بعد تحديد القرب الخطي استنادا إلى الخلاف (2015). نحاول في الفقرة الموالية تقديم الكيفية التي يتم بها البلوغ إلى السمات ضمن بنية العطف.

2.3. السمات في العطف.

من خلال دراستنا لمعطيات العربية يمكن القول: إنها تملك ثلاث إمكانات لبلوغ السمات ضمن بنية العطف: إما أنه يتم الوصول إلى سمات المعطوف الأقرب خطيا أو يتم الوصول إلى سمات مركب العطف برمته، وهناك خيار ثالث وسمناه بالتطابق المختلط، ويتم فيه التطابق بين الرأس الفعلي والمعطوف الأقرب خطيا من جهة، وبين مركب العطف والصفة الحملية من جهة ثانية. وفيما يلي استراتيجية بلوغ السمات.<sup>20</sup>

(24) الاستراتيجيات الثلاث لبلوغ السمات.

(أ) استراتيجية الهرمية: يستهدف من خلالها رأس (الفعل) التطابق المعطوف الأعلى هرميا، بما أن سمات المعطوف الأعلى هي التي تكون متاحة.

(ب) استراتيجية الإسقاط الأقصى: تحيل على أن الفعل يستهدف مركب العطف برمته في الصورة الصوتية، بما أن سمات مركب العطف هي التي تكون متاحة.

(ج) استراتيجية الخطية: تمكن رأس التطابق من استهداف المعطوف الأقرب خطيا، بما أن سمات المعطوف الأقرب خطيا هي التي تكون متاحة.

بعد تحديد الإمكانيات المتاحة لبلوغ السمات. ننظر في الكيفية التي تتم بها حوسبة السمات.

1.2.3. حوسبة سمات العطف.

تتفق الأعمال التوليدية التي اهتمت بقواعد حل السمات على أن اللغات تتوفر على قواعد كلية تُحدد صورة التطابق. وتنقسم هذه السمات إلى الشخص والجنس والعدد. تظهر سمات الشخص والعدد تنوعات قليلة في التطابق الذي تبرزه، وبخلاف سمات الشخص والعدد، تظهر قواعد حل سمة الجنس تنوعا كبيرا ومكلفا.<sup>21</sup> نحاول رصد قواعد حل سمات التطابق.

1.1.2.3. قاعدة حل سمة الشخص.

يتميز النظام العام لسمة الشخص بتراتبية محددة، بحيث يأخذ الشخص الأول أسبقية على الشخص الثاني والثالث. استناداً إلى ذلك، اقترح كوربت (2006، 1983) قاعدة عامة تضبط سمة الشخص في تمظهراتها الثلاثة في تفاعلها مع بنية العطف نعيد صياغتها كالآتي:<sup>22</sup>

(25) قاعدة حل الشخص.

أ. إذا كانت معطوفات بنية العطف تضم الشخص الأول، فإن صورة تطابق الشخص الأول هي التي تستعمل في البنية العطفية.

ب. إذا كانت معطوفات بنية العطف تضم الشخص الثاني، فإن صورة تطابق الشخص الثاني هي التي تستعمل في البنية العطفية.

تعد قاعدة حل الشخص المقدمة في كوربت (2006، 1983) قاعدة ترصد تطابق الشخص في العديد من اللغات. يبدو أن قاعدة حل سمة الشخص تتكون من قاعدتين كما في (أ) و (ب). كما أن الترتيب الذي وضعت به القاعدة له دور مركزي في تطبيقها، حيث إن القاعدة (25) تنطبق بضرورة قبل (25ب) ولا تنطبق القاعدة (25ب) إذا تعذر انطباق (25أ). وتحترم القاعدة (25) النسق العام لبنية الضمير وللسلمية التي يأخذها.

(26)أ. أنت وأنت نهبتما كل المال.

ب. هو وهي نهبا كل الخيرات.

إذا كانت القاعدة (25) تغطي مجموعة واسعة من البنيات في اللغة العربية كما (26)، فإن تطبيقها على بعض المعطيات يثبتنا بسلامة البنيات رغم أنها لاحنة (27).

(27)أ. \*أكلتُ هو وأنا.

ب. \*أكلتَ هو وأنت.

ولا يحدث هذا الخرق فقط مع "الواو" حتى نقول إنه يشذ عن القاعدة، لأن استعمال روابط أخرى يواجه نفس المشاكل المتمثلة في أنها لا تمنع بنيات لاحنة لا يقبلها نسق العربي الفصيح.

(28)أ. \*أ أنا أو هو ذهبتُ.

ب. \*أ أنت أم هو جئتُ.

نحاول فيما يلي فحص القاعدة الثانية الموسومة بحل سمة العدد في بنية العطف.

2.1.2.3. قاعدة حل سمة العدد.

تتميز اللغات الطبيعية بأنظمة عددية مختلفة. تعد اللغة العربية من اللغات التي تتوفر على نظام عد ثلاثي: مفرد ومثنى وجمع، على عكس لغات أخرى والتي تتميز بنظام عد ثنائي وذلك بإسقاط المثنى.<sup>23</sup> وقد صاغ كوربت قاعدة عنوانها بحل سمة العدد نوردها كالآتي:<sup>24</sup>

(29) قاعدة حل العدد.

أ. إذا كان هناك معطوفان فقط، وكان كل واحد منهما مفرداً، فإن صورة التطابق المثنى هي التي تستعمل.

ب. في كل الحالات الأخرى، فإن صورة التطابق الجمع هي التي تستعمل، بشرط أن يتوفر معطوف واحد ليس جمعا.

تستغني اللغات التي لا تتوفر على مثنى في بنيتها العددية عن الجزء الأول من القاعدة. عموماً، لا تتوافق القاعدة (29) والحالات التي يتقدم فيها الفعل عن المركبات المعطوفة، على اعتبار أنها تقبل بنيات سيئة التكوين.

(30) \* خرجا زيد وعمرو

(31) \* دخلوا زيد والمحبون له.

يبدو أن قاعدة (29) لا ترصد بدقة معطيات العربية. فالجزء (أ) من قاعدة حل سمة العدد مفرد في التوليد حيث إنه يتعامل مع (30) على أنها سليمة والحال أن النسق العربي لا يقبلها. إضافة إلى المشاكل أعلاه لا ترصد قاعدة حل العدد حتى بنيات العطف البسيطة في العربية. (32) أ. انتشر الجهل والأمية في البلد.

ب. سافرا هما والوزير إلى السويد.

يمكن القول إن المعطيات في (32) تسير في اتجاه معاكس مع قاعدة (29)، ولعل السبب راجع إلى أن القاعدة لا ترصد بدقة رتبة المركبات الحدية في علاقتها بالفعل، كما أنها لا ترصد الطبيعة المقولية للمركبات.

3.1.2.3. قاعدة حل سمة الجنس.

إذا كان حل سمّي الشخص والعدد واسع الانتشار، فإن هناك لغات لا تتيح إمكانية حل سمة الجنس. في هذا السياق يؤكد كوربت (1983، 2006) أن قواعد الحل لا تشمل الجنس،<sup>25</sup>

وتبريره في ذلك يعود أساساً إلى العلاقة المعقدة التي تقيمها اللغات الطبيعية بين الفعل والمركبات الحدية المعطوفة فيما يتصل بهذه السمة. فبعض اللغات مثل الألمانية والروسية تتوفر على ثلاثة أنواع من صور الجنس غير أن هذه السمات لا تأخذ صورة التطابق إلا في حالة

المفرد أما في حالة الجمع فيعبر عنها جميعها بصورة واحدة، كما أن هناك لغات تتوفر على نظام ثلاثي لسمة الجنس تمثل لها بالسلفينية والتي تتميز فيه المذكر والمؤنث والمحايد.<sup>26</sup> إضافة

إلى ذلك هناك لغات يحدد فيها الجنس اعتماداً على أسس دلالية وليست تركيبية، فبعض اللغات تحدد حل سمة الجنس في التطابق تبعاً لما إذا كانت المركبات الاسمية موسومة بسمة

[+حيوي]. كما أن لغة البانتو (banto) تحدد صورة تطابق الجنس حسب ما إذا كان المركب الاسمي موسوماً بالسمة الدلالية [+إنسان] أو [-إنسان].<sup>27</sup> بخصوص معطيات العربية فإن

صورة تطابق الجنس في الفعل يحددها جنس بنية العطف من حيث إنه مذكر أو مؤنث. وقد



رأينا أن صورة تطابق الجنس محكومة إما بعلاقة التجاور أو خاصية التغليب أو أنها تخضع للتوحيد. نحاول في الفقرة الموالية تقديم تحليل لتطابق في بنية العطف.

### 3.3. تحليل ممكن.

بتأملنا في الأدبيات التي اهتمت ببنية العطف، نجدها قد استندت على تصورين: يقوم التصور الأول على أن العطف بنية جمالية، ويعزى هذا التحليل إلى عون و بنامون وسبورتش (1994.1996). ويوسم الثاني بالتحليل المركبي، ومفاده أن العطف يتم بين مركبين، ويتبنى هذا التحليل بهلول و هاربرت (1993) ومون (1999). نرصد في هذه الفقرة تحليلاً نرى أنه مناسب لأنواع التطابق في العربية.<sup>28</sup> الافتراض الأساس الذي يقوم عليه التحليل الذي نتبناه يرجع أساساً إلى افتراض كاين (1994) والخلاف (2015) والداعي إلى أن القرب الخطي والسبق يساهمان في حوسبة السمات.

(33)أ. جاء زيد وعمرو.

ب. زيد وعمرو جاء.

يتضح من المعطيات أعلاه، أن تطابق المعطوف الأقرب والتطابق التام هما نتيجة للقرب الخطي. في الحالة التي يسبق فيها الفعل مركب العطف، نحصل على تطابق المعطوف الأقرب مع الفعل، وفي الحالة التي يسبق فيها مركب العطف الفعل، يطابق الفعل مركب العطف برتمته ولا يطابق معطوفاً بعينه. وبالمثل يمكن أن تفسر معطيات التطابق المختلط بالطريقة نفسها أي: القرب الخطي والسبق. قلنا أعلاه إن التطابق المختلط هو مزيج من تطابق المعطوف الأقرب والتطابق التام. وهكذا فإن هناك ثلاث مجموعات من السمات تصل إلى رأس التطابق، أي الفعل في الصورة الصوتية، وهذا يعود إلى القرب الخطي، حيث إن الفعل يسبق مركب العطف ويمكنه أن يقوم بتهجية سمات المعطوف الأول كنتيجة لتطابق المعطوف الأقرب.<sup>29</sup> ويتم الانتقال بعد ذلك، لمطابقة الصفة الحملية مع مركب العطف، وبما أن مركب العطف برتمته يكون ملفوظاً أو متلفظاً به، فإن سمات المركب برتمته قد تحصل على تفعيل أو تكون نشيطة. في هذه المرحلة، فإن الصفة التي تلي مركب العطف قد تختار هذه السمات كنتيجة للتطابق التام بين الصفة الحملية ومركب العطف برتمته. لننظر في البنيات الآتية:

(34)أ. جاء زيد وعمرو متعبين.

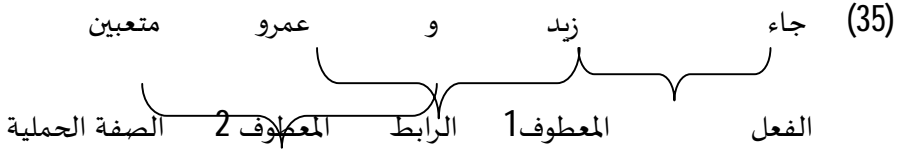
ب. جاء زيد وهند متعبين.

ج. \*جاء هند وزيد متعبتين.

د. زيد وعمرو جاء متعبين.

تُظهر (34) أن "جاء" يتطابق مع أقرب معطوف له، بينما تتطابق الصفة الحملية مع مركب العطف بأكمله. و بالتالي، نرى أن هناك عنصرين (الفعل والصفة الحملية) يكسبان تطابقاً

حمليا (predicative) وقد يظهر التطابق، بحيث يتطابق المسبار الأول المتمثل في "جاء" مع المعطوف الأقرب "زيد" بينما يُظهر المسبار الثاني المتمثل في الصفة الحمليّة "متعبين" تطابقا محلولا (resolved agreement). نعرض التطابق بالنسبة لكل من الفعل الرئيس وتطابق الصفة الحمليّة من خلال الرسم الآتي.<sup>30</sup>



يخضع التطابق المختلط على مستوى قواعد حل السمة لنفس قواعد تطابق المعطوف الأقرب والتطابق التام، ومبررنا في ذلك سلامة البنية (34ب) ولحن البنية (34ج).

إن الهدف الأساس من إدراج التطابق المختلط لا يتمثل فقط في توفر العربية على هذا النوع، وإنما راجع إلى المزايا التجريبية التي قدمها للتحليل. تظهر معطيات التطابق المختلط أعلاه، أن هذا النوع يعد نتيجة للنمطين المتمثلين في تطابق المعطوف الأقرب والتطابق التام. يوضح التمثيل أن الفعل يطابق المعطوف الأقرب "زيد" مما ينتج تطابقا بين "المسبار" و"الهدف"، هذا النوع كما رأينا تحكمه الخطية، في حين أنه حينما يسبق مركب العطف الفعل نكون بصدد تطابق تام، وهذا الوسيط ليس خاصا بالرؤوس الفعلية، بل ينسحب على الصفات الحمليّة، وهذا ما يظهره التمثيل أعلاه حيث إن الصفة الحمليّة "متعبين" تطابق مركب العطف برمته.

#### 4. خلاصة.

يمكن أن نجمل الخلاصات الأساسية التي انتهينا إليها فيما يلي:

رصدنا أنواع التطابق الذي تتيحه العربية في العطف، وأهم التحاليل التي قدمت لبنية العطف ضمن الإطار التوليدي وكذلك المشاكل التي تعترضها استنادا إلى ظواهر لغوية متنوعة. كما بينا أن تحاليل العطف الجملي لا تقدم نظرة كافية عن طبيعة بنية العطف. تطرقنا بعد ذلك إلى المقاربة التأليفية لبنية العطف، وكذلك بعض المقترحات المقدمة في هذا الإطار، مما مكنتنا من تحديد الاستراتيجيات الممكنة لبلوغ السمات في بنية العطف، أبرزنا كذلك قواعد حل سمات التطابق في سياق العطف. في الأخير اقترحنا تحليلا ممكنا للتطابق في سياق العطف عرضنا فيه ضرورة التجاور الخطي والسبق في حوسبة السمات في بنيات العطف.

الهوامش:

<sup>1</sup> أود أن أشكر الدكتور أحمد الباهي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة على ملاحظاته و تصويباته. وأشكر كذلك زميلي في المختبر عبد الرحيم ناجح على ملاحظاته.

<sup>2</sup> Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 10.

<sup>3</sup> الرحالي، محمد. تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة. دار توبقال للنشر، البيضاء (2003)، ص 18.

<sup>4</sup> Hornstien norbert, jairo nones, klesnthes, grohmann, understanding minimalism, first published, cambridge university press, (2005) p 317.

<sup>5</sup> lorimor, Heidi .conjunctions and grammatical agreement, dissertation, in the graduate college of the university of Illinois et urbana-champaing, (2007) p 2.

<sup>6</sup> lorimor, Heidi .conjunctions and grammatical agreement, dissertation, in the graduate college of the university of Illinois et urbana-champaing, (2007) p 3.

<sup>7</sup> Soltan, Usama. First conjunct agreement in standard arabic.perspectives on arabic linguistics xix. Edited by Elabbas benmamoun. University of Maryland, College Park (2007), p 193.

<sup>8</sup> يرى الرحالي، محمد، تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. (2003)، ص 18. أن العملية طابق تقوم بين وحدة معجمية و سمة موافقة لها داخل مجال وظيفي يسى مجال الفحص. ويعرف هذا المجال في إطار نظرية س-خط بالعلاقة مخصص-رأس.

<sup>9</sup> Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015), p 8.

<sup>10</sup> TeVelde, John R . Deriving Coordinate Symmetries.A Phase-based approach integrating select, Merge Copy and Match(2005), p 37.

<sup>11</sup> محادثة شخصية مع الدكتور أحمد الباهي.

<sup>12</sup> Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 12.

<sup>13</sup> Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015), p 107.

<sup>14</sup> Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 77.

<sup>15</sup> Munn, alan. First Conjunct Agreement: Against a Clausal Analysis. by the Massachusetts Institute of Technology(1999), p 653.

<sup>16</sup> lorimor, Heidi .conjunctions and grammatical agreement, dissertation, in the graduate college of the university of Illinois et urbana-champaing, (2007) p 11.

<sup>17</sup> مسألة الشرح مأخوذة الرحالي محمد ظاهرة العطف في اللغة العربية. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (1989)، ص 75-76.

<sup>18</sup> هناك العديد من الدراسات الأخيرة التي تناولت دور السيق الخطي أو الرتبة الخطية في رصد التطابق في بنية العطف نذكر على سبيل المثال بات و والكو (2010)، ماروسيك و آخرون (2007) و ماروسيك و آخرون (2010) و الخلاف (2015).

<sup>19</sup> Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015), p 123.

<sup>20</sup> Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 198.

<sup>21</sup> Corbet, greville. Resolution rules: agreement in person, number, and gender. (1983), p1.

<sup>22</sup> Corbet, greville. Resolution rules: agreement in person, number, and gender. (1983), p1.

<sup>23</sup> .Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015) p 92.

<sup>24</sup> Corbet, greville. Resolution rules: agreement in person, number, and gender. (1983), p 3.

<sup>25</sup> Corbet, greville. Resolution rules: agreement in person, number, and gender. (1983), p4.

<sup>26</sup> Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015), p 94.

<sup>27</sup> لغة البانتو إحدى اللغات النيجرية-الكونغوية، توجد في شرق وجنوب الكامرون؛ وفي وسط وشرق وجنوب أفريقيا.

<sup>28</sup> Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 77.

<sup>29</sup> Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015) p 143.

<sup>30</sup> Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 112.

### المراجع العربية:

-الباهي، أحمد (2018)، البؤرة في العربية، وجهة تركيب-ذريعات. ضمن أعمال الندوة الدولية لتخطيط متن اللغة العربية: الواقع والأفاق. إعداد وتنسيق: أحمد الباهي، السعدية صغير، عبد الصمد الرواعي.

-الرحالي محمد (1989)، ظاهرة العطف في اللغة العربية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط-المغرب.

-الرحالي، محمد، (2003)، تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق و شرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب بدون تاريخ.

- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر بدون تاريخ.

### المراجع باللغات الأجنبية:

-Al Khalaf, Eman (2015), Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware.

Aoun, J, D. Sportiche, and E. Benmamoun (1994). Agreement, word order, and conjunction in some varieties of Arabic. *Linguistic Inquiry* 25(2), 195–220.

- Benmamoun, E., A. Bhatia, and M. Polinsky (2009). Closest conjunct agreement in -head final languages. *Linguistic Variation Yearbook* 9(1), 67.
- Aoun, Joseph, Elabbas Benmamoun, and Lina Choueiri (2010), *The Syntax of Arabic*. Cambridge University Press, new york.
- Bhatia archina (2011).agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, 2011 Urbana, Illinois
- Bhatt, R. and M. Walkow (2013). Locating agreement in grammar: An argument from agreement in conjunctions. *Natural Language and Linguistic Theory* 31(4), 951–1013.
- Boskovic, t. (2009). Unifying first and last conjunct agreement. *Natural Language and Linguistic Theory* 27(3), 455–496
- Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. Cambridge, MA: The MIT Press.
- Chomsky, N. (1999). Derivation by phase. *MIT Occasional Papers in Linguistics* 18. Cambridge, MA: The MIT Press.
- haspelmath martin (2004), *coordinating constructions, typological studies in language*, max planck institute for evolutionary anthropology, leipzig
- Hornstien norbert, jairo nones, klesnthes, grohmann (2005), *understanding minimalism*, first published, cambridge university press.
- Johannessen, J. B. (1996). Partial agreement and coordination. *Linguistic Inquiry*.
- Johannessen, J. B. (1998). *Coordination*. New York, NY: OUP.
- Levelt, W. (1989). *Speaking: From Intention to Articulation*. Cambridge, MA: The MIT Press.
- lorimor, Heidi (2007).conjunctions and grammatical agreement, dissertation, in the graduate college of the university of Illinois et urbana-champaing.
- Munn, alan, (1999). *First Conjunct Agreement: Against a Clausal Analysis*. q 1999 by the Massachusetts Institute of Technology
- Philipp, Weisser,. (2017). *On the Symmetry of Case in Conjunction*. submitted .
- Rui Pedro Chaves (2007, *Constraint-Based Syntax-Semantics Processing* .-Soltan, Usama (2007). *First conjunct agreement in standard arabic.perspectives on arabic linguistics xix*. Edited by Elabbas benmamoun. *University of Maryland, College Park*
- TeVelde, John R(2005). *Deriving Coordinate Symmetries.A Phase-based approach integrating select, Merge Copy and Match*..
- Zhang, Niinaning (2009). *Coordination in syntax*. Cambridge university press.